

الأمم المتحدة



الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة
وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
الجلسة ٤
المعقودة يوم الخميس
١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الرابعة

الرئيس : السيد كالباجيه (سري لانكا)
ثم : السيد شيرلا (رومانيا)
(نائب الرئيس)
ثم : السيد كالباجيه (سري لانكا)
(الرئيس)

المحتويات

الاستماع إلى مقدمي الطلبات

طلبات الاستماع

انتخاب أعضاء المكتب (تابع)

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة*

* استعرضت هذه البنود معا.

../..

Distr.GENERAL
A/C.4/48/SR.4
23 February 1994
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

93-81563

المحتويات (تابع)

البند ١١٦ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

البند ١١٧ من جدول الأعمال: أنشطة المصالح الأجنبية، الاقتصادية وغيرها، التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية، والجهود الرامية إلى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الأفريقي*

البند ١١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة*

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

البند ١١٩ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

المناقشة العامة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

الاستماع إلى مقدمي الطلبات (A/C.4/48/3)

١ - بناءً على دعوة من الرئيس، اتخذ السيد كوربين (الفريق العامل المعني بالبلدان غير المستقلة في منطقة البحر الكاريبي والتابع للجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي) مكاناً له على طاولة مقدمي الطلبات.

٢ - السيد كوربين (الفريق العامل المعني بالبلدان غير المستقلة في منطقة البحر الكاريبي والتابع للجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي): قال إن الإذن بزيادة مشاركة الأقاليم غير المتمتعة بالاستقلال في برامج وأنشطة الأمم المتحدة أمر يعود إلى عام ١٩٥٠. وفي السنوات الأخيرة أكدت الجمعية العامة من جديد في مختلف قراراتها، أي ١٨/٤٥ و ١٧٠/٤٦ و ١٦/٤٧ و ٢٢/٤٧، مسؤولية الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى المتصلة بالأمم المتحدة في هذا الشأن.

٣ - إن اللجنة الخاصة اتخذت في الآونة الأخيرة، في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٣، قراراً يرد في الوثيقة A/48/23 (Part IV) طلبت فيه تعزيز تدابير الدعم ووضع البرامج المناسبة لمساعدة شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالاستقلال الذاتي.

٤ - وقد حدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولايات مماثلة لذلك في قراراته ٦٠/١٩٩٠ و ٦٨/١٩٩١ وكذلك في قراره ٥٩/١٩٩٣.

٥ - إن الفريق العامل المعني بالبلدان غير المستقلة في منطقة البحر الكاريبي أكد، منذ انشائه في عام ١٩٨٩، اعتزامه أن يطبق قدر الإمكان هذه الولايات التي أناطتها به الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد أشارت لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي في قرارها ٣٣ (د - ١٣) الصادر في عام ١٩٩٢ إلى ضرورة توفير الموارد اللازمة للنظر على نحو دائم في مسألة مشاركة الأقاليم غير المستقلة في أنشطة الأمم المتحدة. وأقرت هذه اللجنة في قرارها ٣٧ (د - ١٤) الصادر في عام ١٩٩٢ تقرير الاجتماع الأول الذي عقده في نفس السنة الفريق العامل المعني بالبلدان غير المستقلة في منطقة البحر الكاريبي. ويتضمن التقرير توصية بمنح مركز المراقب للأقاليم غير المستقلة التي لها صفة العضو المنتسب في اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة. كما ترد في القرار ٣٧ (د - ١٤) توصية تدعو إلى التعاون بين لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي واللجنة الخاصة.

(السيد كوربين)

٦ - إن الأقاليم غير المستقلة في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ أعربت عن موقفها فيما يتعلق بالمشاركة في أعمال وبرامج مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في محافل شتى، مثل الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ التي عقدت في فانواتو في عام ١٩٩٠ احتفالاً بالذكرى السنوية الثلاثين للإعلان المتعلق بإنهاء الاستعمار، والحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي المعقودة في بربادوس في نفس السنة، والحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي المخصصة لاستعراض الاحتياجات الخاصة لتنمية الأقاليم الجزرية، المعقودة في غرينادا في عام ١٩٩٢، والحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ المخصصة لاستعراض الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي، المعقودة في بابوا غينيا الجديدة في حزيران/يونيه ١٩٩٢. وقد حث المشاركون في هذه الحلقة الدراسية الأخيرة اللجنة الخاصة على أن تطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة أن يدرجا في قراراتهما ترتيبات لتمكين حكومات وسلطات هذه الأقاليم من المشاركة بصفة مراقب في الاجتماعات التقنية.

٧ - إن لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي بدأت، تنفيذا منها لهذه الولايات، في تطبيق خطة عمل ترمي إلى زيادة مشاركة الأقاليم غير المستقلة، إلى أقصى حد ممكن، في برامج اللجان الإقليمية وزيادة عدد الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي لها صفة العضو المنتسب أو المراقب لدى الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، والعمل من أجل السماح للأقاليم غير المستقلة بأن تشارك بصفة مراقب في الاجتماعات التقنية والمؤتمرات والأنشطة التي توافق عليها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويكتسي هذا العنصر الأخير من خطة العمل أهمية خاصة بالنسبة لأعمال اللجنة الرابعة.

٨ - إن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، عندما يؤيدان قرارات بعقد مؤتمرات تقنية، فإنه عموماً ما توجه الدعوة لحضور هذه المؤتمرات إلى ممثلي حركات التحرير الوطني ورؤساء الوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، ولكن ليس ثمة ما ينص فيها على مشاركة الأقاليم غير المستقلة في هذه الأنشطة، وإن كان الفريق العامل المعني بالبلدان غير المستقلة في منطقة البحر الكاريبي شارك بصفة مراقب في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في عام ١٩٩٢، وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال.

٩ - أما فيما يتعلق بالمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، المقرر انعقاده في عام ١٩٩٤، فإن مشاركة الأقاليم غير المستقلة لم تكن مقررة في البداية، ولكن صدرت فيما

(السيد كوربين)

بعد توصية إلى الجمعية العامة بدعوة الأعضاء المنتسبين في اللجان الإقليمية للمشاركة في هذا المؤتمر بصفة مراقب دون حق التصويت. كما أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي دعا في قراره ٩٣/١٩٩١ للجان الإقليمية إلى عقد اجتماعات تنظر في المسائل المتصلة بالمؤتمر العالمي للسكان والتنمية من منطلق إقليمي واقتراح إجراءات تتخذ في هذا الصدد. وقد مكّن ذلك الأقاليم غير المستقلة في منطقة البحر الكاريبي من المشاركة في الاجتماعات التي دعت إليها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إعدادا لهذا المؤتمر، والتوصل إلى تبني اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر توصية تطلب السماح للأقاليم غير المستقلة بأن تشارك بصفة مراقب في المؤتمر ذاته.

١٠ - إن الفريق العامل سيبذل أيضا في المستقبل مساعي بغية المشاركة بصفة مراقب في المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية ومؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاونة المجرمين واللجنة المعنية بالتنمية المستدامة واجتماع رؤساء الأجهزة الوطنية المختصة بإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة.

١١ - وأعرب عن امتنان الفريق العامل لأعضاء الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للفرصة التي أتاحتها للبلدان غير المستقلة التي لها صفة العضو المنتسب في اللجان الاقتصادية الإقليمية لكي تشارك في أنشطة الأمم المتحدة التقنية والاقتصادية. وقال إنه يظل رغم ذلك من المهم أن تشير الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ البداية، عند صياغة قراراتهما بشأن هذه الأنشطة، إلى مسألة منح صفة المراقب للأقاليم غير المستقلة، لأن من الصعب على فريقه العامل ومن المكلف له أن يصدر في كل حالة توصيات بتعديل اللوائح. وطلب المتكلم من اللجنة الرابعة أن تنقل شواغله هذه إلى اللجنة الثانية وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٢ - ولاحظ بالإضافة إلى ذلك أن عددا كبيرا من الحكومات التي اعترُف لها بصفة المراقب يتعذر عليها المشاركة في هذه الأنشطة بسبب ضيق مواردها المالية. وقال إن هذه المشكلة يمكن معالجتها جزئيا عن طريق إعادة توزيع الأموال الموجودة، كالقيام مثلا بالنظر في جدوى اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والالتماسات والمعلومات والمساعدة. ويمكن توظيف الوفورات المكتسبة في حالة تخفيض عدد اجتماعات هذه اللجنة الفرعية لمساعدة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على المشاركة في المؤتمرات التقنية والاقتصادية المشار إليها آنفا، كما ينبغي تمكين هذه الأقاليم من الاستفادة من مختلف صناديق التبرعات المنشأة لمساعدة البلدان النامية على المشاركة في أنشطة محددة.

(السيد كوربين)

١٣ - وأشار أخيراً إلى أن لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي أوصت، في قرارها ٣٧ (د - ١٤) المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، بإجراء مشاورات مع اللجنة الخاصة بغية طلب المساعدة لكي يتسنى للفريق العامل بذلك أن يكمل التحليل الذي شرع فيه بشأن انضمام الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي إلى منظومة الأمم المتحدة. واقترح في هذا الصدد أن تطلب اللجنة الرابعة من اللجنة الخاصة عقد مشاورات مع لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي لمعالجة هذه المشكلة.

١٤ - السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة): قال إنه يريد تصويب ملاحظة أدلى بها السيد كوربين. فقد تقرر بالفعل أن تعقد اللجنة الخاصة مشاورات مع المنظمات الإقليمية لمساعدة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وقال المتكلم إنه حضر، بصفته رئيس اللجنة الخاصة، اجتماع غرينادا المخصص لإجراء مشاورات مع لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي، ولكن حيث إنه ظهرت صعوبات إجرائية، فإنه يطلب من السيد كوربين أن يساعده على عقد تلك المشاورات.

١٥ - إن الأمم المتحدة مكّنت ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من المشاركة في مواضيع مثل تغير المناخ، في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وغير ذلك من الأنشطة. وقد حذت الجماعة الكاريبية حذوها. وتساءل المتكلم هل هذا التمثيل المتجسد في شخص رئيس لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي وعن طريق الجماعة الكاريبية تمثيل كاف أم ينبغي تمكين الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من أن تشارك على نحو مباشر في هذه الاجتماعات. وأضاف أنه سيكون ممثناً للسيد كوربين لو تولى مع الأطراف المعنية النظر في أنسب آلية لتحقيق هذه المشاركة. وربما خلق هذا الإجراء مشاكل للدول القائمة بالإدارة. كما ينبغي من جهة أخرى تفادي إمكانية أن يصبح لبعض الدول القائمة بالإدارة صوتان في هذه الاجتماعات، أي صوتها وصوت الأقاليم الواقعة تحت إدارتها.

١٦ - وتساءل المتكلم هل يرى السيد كوربين أن أعمال لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي وغيرها من الهيئات التي تشارك فيها هذه اللجنة قد انعكست بشكل إيجابي على الأقاليم التي تمثلها هذه اللجنة. فهل يرى مثلاً أن مشاركة لجنة التنمية والتعاون في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية قد عادت بالفائدة على جزر فرجن أو على غيرها من الأقاليم. وتود اللجنة الخاصة أن تعرف على وجه التحديد الاحتمالات الفعلية لمسألة المركز السياسي لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بعد الاستفتاء الذي أجري مؤخراً.

١٧ - السيد كوربين (لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي): شكر السيد لوهيا، باسم الفريق العامل المعني بالبلدان غير المستقلة في منطقة البحر الكاريبي، على ما يبذله من جهود دؤوبة لزيادة مشاركة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في برامج الأمم المتحدة التقنية والاجتماعية والاقتصادية.

١٨ - وقد اجتمع الفريق العامل لأول مرة قبل أن تعقد في غرينادا، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية والتعاون. وهذا الفريق يتكون من أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي وأقاليم تتمتع بالحكم الذاتي وأصبحت مستقلة بالفعل، مما يجعلها خارج نطاق الولاية المنوطة باللجنة الرابعة.

١٩ - وفيما يتعلق بعقد مشاورات مع اللجنة الخاصة، أعرب عن أمله في أن تساعد القرارات التي اتخذت في الدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية والتعاون والقرارات التي ستتخذها هذه الهيئة في المستقبل على إنشاء آلية تيسر هذه المشاورات، مع العمل بصفة خاصة على مراعاة أن أنشطة هذه اللجنة، وإن كانت تركز على الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي، تظل مع ذلك أنشطة تترتب عليها انعكاسات تؤثر في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة المحيط الهادئ. وتعكف لجنة التنمية والتعاون، بوصفها هيئة فرعية تابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على إجراء مشاورات مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ للتأكد من أن أعمال الفريق العامل التابع للجنة التنمية والتعاون تلبي كذلك احتياجات وتطلعات الأقاليم الواقعة في منطقة المحيط الهادئ.

٢٠ - وفيما يتعلق بما يترتب على أعمال لجنة التنمية والتعاون ومشاركتها في أنشطة، مثل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، من آثار تعود بالنفع على الأقاليم ذاتها، قال المتكلم إن لجنة التنمية والتعاون تنقل إلى هذه الأقاليم معلومات بشأن هذه الأنشطة وهي متأكدة من أن كثير من الحكومات المعنية أدرجت هذه المعلومات في برامجها الإنمائية، ولا سيما في ميداني البيئة واستغلال الموارد الطبيعية. وتم كذلك في ميدان السكان والتنمية، خلال الدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية والتعاون، النظر بإسهاب في مسألة الكثافة السكانية، مع مراعاة ما يتسبب فيه ذلك من صعوبات تعترض الأقاليم الجزرية الصغيرة والبلدان النامية في منطقة البحر الكاريبي غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ولا يزال النظر جاريا في هذه المسألة داخل إطار الأعمال التحضيرية التي تجريها لجنة التنمية والتعاون استعدادا للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية في عام ١٩٩٤. ويخشى في هذا الصدد ألا تتوافر لهذه الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الموارد اللازمة للمشاركة في هذا المؤتمر إذا ما منحت صفة المراقب.

(السيد كوربين)

٢١ - وفيما يتعلق بالاستفتاء على المركز السياسي الذي نُظِم في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، أعرب المتكلم عن أسفه لعدم قدرته على الإجابة على هذا السؤال حيث إنه لا يمثل أمام اللجنة الرابعة بصفته ممثلاً لحكومته، وإنما بصفته رئيس الفريق العامل المعني بالبلدان المستقلة في منطقة البحر الكاريبي. وقال إن ممثل حكومة ذلك الإقليم مستعد كأفضل ما يكون لتقديم تقرير عن نتائج هذا الاستفتاء إذا ما رغب رئيس اللجنة الرابعة في ذلك.

٢٢ - انسحب السيد كوربين.

انتخاب أعضاء المكتب (تابع)

٢٣ - السيد ماكينون (نيوزيلندا): اقترح ترشيح السيد إنغوني سنغوي (زمبابوي) لأحد مناصبي نائب الرئيس.

٢٤ - السيد فوينتس إيبانييس (بوليفيا): أيد ترشيح السيد سنغوي.

٢٥ - انتُخب السيد سنغوي (زمبابوي) نائباً للرئيس بالتزكية.

طلبات الاستماع (A/C.4/48/2/Add.3)

٢٦ - الرئيس: أبلغ اللجنة أنه تلقى طلب استماع يتعلق بالصحراء الغربية ويرد في الوثيقة A/C.4/48/2/Add.3 وقال إنه إن لم يستمع إلى أي اعتراض فسيعتبر أن اللجنة توافق على هذا الطلب.

٢٧ - وقد تقرر ذلك.

الاستماع إلى مقدمي الطلبات

٢٨ - بناءً على دعوة من الرئيس، اتخذ السيد جارات شوبرا مجلسه على طاولة مقدمي الطلبات.

٢٩ - السيد شوبرا: تكلم بصفته الشخصية فأشار إلى الزيارة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية في بداية حزيران/يونيه ١٩٩٣ بهدف تحديد معايير لإجراء استفتاء، وأشار إلى مبادرة

(السيد شوبرا)

الولايات المتحدة التي أدت الى إبرام اتفاق في أواسط تموز/يوليه ١٩٩٣ يقضي بأن تجري الحكومة المغربية وجبهة البوليساريو محادثات مباشرة فيما بينهما.

٣٠ - وأشار المتكلم الى أنه شارك في بعثة شبه رسمية زارت المنطقة في الفترة من ٨ الى ١٦ تموز/يوليه للوقوف على العقبات التي تعرقل عملية الإعداد للاستفتاء. وقال إنه يمثل أمام اللجنة الرابعة لعرض الاستنتاجات التي توصل اليها شخصيا.

٣١ - ومضى يقول إن المغرب وجبهة البوليساريو أبد، فيما يتعلق بتفسير إطار وأهداف هذه المحادثات المباشرة، وجهتي نظر لا يمكن التوفيق بينهما. فالمغرب لم تناقش مع البعثة موضوع المحادثات وإن لم تخف تفضيلها لأن تتمحور هذه المحادثات حول المسائل المحلية دون أدنى اشارة الى العقبات التي تعرقل عملية السلم. وأعربت جبهة البوليساريو، من جهتها عن رغبتها في أن تدرج مسألة تعطل عملية السلم ضمن تلك المواضيع.

٣٢ - وان المغرب لم تتناول بالتحليل مع البعثة مسألة تشكيل الوفد الذي سترسله لإجراء هذه المحادثات المباشرة وإن كانت قد قدمت للأمم المتحدة تأكيدات بأن الوفد المغربي سيرأسه السفير أحمد السنوسي. وكانت جبهة البوليساريو تفضل إجراء هذه المحادثات مع موظفين على مستوى أعلى. ولكن الوفد المغربي ترأسه يوم إجراء هذه المحادثات ممثلون صحراويون محليون يرافقهم موظفون مغاربة اقتصر دورهم على المشاركة بصفة مراقبين لاغير.

٣٣ - إن المحادثات لم تكن لها من نتيجة سوى اتفاق الطرفين على الاجتماع من جديد. ويبدو مع ذلك أن الطرفين يتجهان نحو تناول المحادثات المقبلة بنفس المعايير التي لا سبيل للتوفيق بينها. ونظرا لأن المغرب لم تف في الماضي بالتزاماتها وتلاعبت بالاتفاقات المبرمة، فقد ألحت جبهة البوليساريو خلال كامل العملية السابقة للمحادثات المباشرة على أن حضور الأمم المتحدة شرط لا بد منه لإجراء المحادثات. ونقلت الجبهة للبعثة كذلك رغبتها في أن يحضر المحادثات المقبلة مراقبون دوليون آخرون ممن بإمكانهم تأكيد الاتفاقات المبرمة، سواء كان هؤلاء يمثلون جهات حكومية أو غير حكومية.

٣٤ - إن الأمم المتحدة لا يمكنها ضمان الاتفاقات المبرمة بين الطرفين. ذلك أن صيغة الاجتماع لم تحدد قط بصفة فعلية، إضافة الى أن المغرب غيرت مواضيع المحادثات ومستوى التمثيل المغربي. وهكذا،

(السيد شوبرا)

فعندما فشل الطرفان في التوصل الى أي اتفاق بشأن العلاقات مع وسائط الإعلام، استخدمت المغرب القنوات الصحفية لغايات استفزازية.

٣٥ - وفيما يتعلق بعملية السلم، فإن كلا من المغرب وجبهة البوليساريو قد ذكرت للبعثة أنها ستلتزم بنتائج الاستفتاء. وقد شددت الجبهة على أنها لن تقبل سوى نتائج استفتاء عادل وحر ونزيه. ونظرا لأن الاستفتاء لا يتيح سوى خيارين لا ثالث لهما (الاستقلال الكامل أو الانضمام الى المغرب) فإن أيًا من الطرفين غير مستعد على ما يبدو للمشاركة في هذه العملية ما لم يكن واثقا من النتائج التي سيحصل عليها.

٣٦ - إن الطرفين كليهما يختلفان بشأن طريقة تحديد الناخبين ومعايير مختلفة فيما يتعلق بالشروط التي يجب أن يستوفها كل ناخب. وقد نص مجلس الأمن على ضرورة أن تعتمد خطة السلم للصحراء الغربية على التعداد الذي أجرته أسبانيا في عام ١٩٧٤ إذا لم يتوصل الى اتفاق بشأن الشروط الأخرى التي ينبغي أن يستوفها كل ناخب. وتفضل المغرب التوصل الى اتفاق بشأن كل المعايير قبل الشروع في تسجيل الناخبين وذلك دون اعتبار الخلاف الكبير بشأن المهمة التي ستسند الى شيوخ القبائل لإثبات هوية الناخبين. وقد ترتبت على هذه المشاكل خلافات بشأن حضور المراقبين خلال عملية إثبات هوية الناخبين.

٣٧ - وقد اتهم الطرفان في مناسبات مختلفة الأمم المتحدة بالانحياز. ويبدو أن التغيير الذي طرأ على قيادة الأمم المتحدة قد بدل علاقاتها مع كل من الطرفين.

٣٨ - إن عمليات نقل السكان الى الصحراء الغربية لتأمين فوز المغرب بنتيجة الانتخابات عقدت عملية السلم بصورة استفزازية. وهناك عقبة تعرقل إثبات هوية الناخبين وتتمثل في عددهم الإضافي الذي يقترحه هذا البلد.

٣٩ - وتتمثل المهمة الأساسية للعنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة في مراقبة وقف إطلاق النار. وقد سجلت عدة انتهاكات لوقف إطلاق النار هذا، ارتكب الطرف المغربي معظمها، بيد أن تواضع إمكانات التحقق من الاتهامات، يجعل من الأعسر، في كل مرة إثبات هذه الانتهاكات.

(السيد شوبرا)

٤٠ - وسيتوقف عمل الوحدات العسكرية التابعة للأمم المتحدة كليا على حسن نوايا الطرفين في أثناء العملية الانتخابية. بيد أن التعنت الغالب على المواقف حتى الآن لا يبشر البتة بأن هذه العملية الانتخابية ستنتهي في كنف الهدوء. ومن الأولى بالتالي، على ما يبدو، مواجهة العقبات الحالية التي تعترض عملية السلم والخروج بها في ضوء الاعتبارات الواردة أدناه، من المأزق الذي تردت فيه فيما يتعلق بمسألة إثبات هوية الناخبين الذين سيسمح لهم بالتصويت:

٤١ - ينبغي أولا الاستمرار في اعتماد خطة التسوية التي وضعتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية ووافق عليها المغرب وجبهة البوليساريو، بوصفها أساس عملية السلم في الصحراء الغربية بغية حفظ المصالح الدولية في المنطقة وضمان معالجة النزاع في إطار نهج متعدد الأطراف. وينبغي، ثانيا، أن تظل عملية السلم قائمة على أساس موافقة كلا الطرفين على خطة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية وقبولهما بكيفية تفسيرها وتطبيقها في المستقبل. ومن المرجح جدا أن يؤدي تلاشي توافق الآراء هذا إلى استئناف المعارك بشأن كل طرف يتمسك بطريقة فهمه لعملية السلم. وينبغي اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف تحمل الطرفين مسؤولية الاخلال بالالتزامات المقطوعة. وثالثا يعتبر التعداد الاسباني لعام ١٩٧٤ أساسا لخطة التسوية وسيكون مرجعا لتقرير من يحق له التصويت في استفتاء تقرير المصير طبقا لما اتفق عليه الطرفان. وقد ارتأى مجلس الأمن ضرورة تسجيل الناخبين على أساس هذا التعداد، فأقر بذلك أنه المصدر الوحيد الموضوعي والموثوق به لتقرير من له حق التصويت. وينبغي، رابعا، منح الأولوية لاستمرار وقف إطلاق النار، وهو ما يتطلب إعادة تنظيم الترتيبات الأمنية للفترة المتبقية للعملية. بيد أن من المستبعد أن يتعاون الطرفان عند دخول العملية في مرحلة التصويت في حد ذاتها وتعلن نتائج الاستفتاء. ويتعين، خامسا، بسبب تمسك كل طرف حتى الآن بموقفه خشية تلاعب الطرف الآخر أن تسجل الاتفاقات المتوصل إليها بوصفها إضافة لخطة التسوية، على نحو موثوق لتأمين اعتراف الطرفين وقبولهما بنتائج الاستفتاء. ويمكن تكليف مراقبين مستقلين يمثلون جهات حكومية وغير حكومية وممثلين للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، مهمة التحقق من هذه النتائج وتعزيز شفافيتها. وينبغي لهؤلاء المراقبين أن يحضروا جميع المفاوضات وأن يشهدوا عملية إثبات هوية الناخبين. وينبغي، سادسا، تشجيع الطرفين على عقد اجتماعات دورية مباشرة، يحضرها ممثلون لهما من أعلى المستويات طوال كامل هذه العملية لتأمين استمرار الالتزام بالاتفاقات المبرمة والالتزامات المقطوعة. وينبغي أخيرا، نظرا لما يديه المجتمع الدولي من اهتمام بمنع التلاعب بهذه الخطة أن يوفر لكل مرحلة من مراحل هذه العملية المتعددة الأطراف الدعم الثنائي الذي سيتعين تكثيفه، ولا سيما لتأمين الامتثال للاتفاقات المبرمة بين الطرفين.

(السيد شوبرا)

٤٢ - إن العملية بحاجة إلى أن يتفاوض الطرفان باستمرار فيما بينهما. وقد ترتبت على هذا القصور خلافات وحالات من سوء التفاهم أو التلاعب من جانب الطرفين أثرت سلبا في كل مرحلة من مراحل الخطة - بدءا بوقف إطلاق النار ومرورا بمسألة اثبات هوية النخبين وصولا إلى الاستفتاء الذي لن يستثنى على الأرجح من ذلك. ويتعين إيجاد آلية ترغم الطرفين والجهات الدولية الأخرى على المشاركة في حوار متواصل. ويمكن لهذه الآلية أن تكون على غرار لجنة المراقبة المشتركة التي كانت تتألف من خمسة بلدان وساعدت كثيرا في انجاح العملية التي نفذت في ناميبيا. واقترح المتكلم الاقتداء بهذه التجربة لإنشاء لجنة مشتركة للمراقبة في الصحراء الغربية تشارك فيها جبهة البوليساريو والمغرب والدول الأعضاء الأخرى ذات الأهمية.

٤٣ - انسحب السيد شوبرا.

٤٤ - السيد سنوسي (المغرب): قال إنه لا يريد الدخول في جدال مع السيد شوبرا وتمنى لو كان هذا الأخير أكثر الماما بواقع الصحراء الغربية وأكثر دقة ونزاهة في معلوماته.

٤٥ - إن السيد شوبرا تجاهل أن المفاوضات التي عقدت كانت جادة وتخللتها مشاورات مع ثلاثة من أعضاء مجلس الأمن. والفريق الذي مثل المغرب في هذه المفاوضات يعرفه جميع المشاركين ورضوا به تماما. وهو شارك في هذه المفاوضات التي نقلت نتائجها بالكامل إلى مجلس الأمن.

٤٦ - وقال المتكلم إنه يشاطر السيد شوبرا الرأي في أن التعداد الإسباني لعام ١٩٧٤ يشكل أساس العملية الانتخابية. ولكن هذا الأخير غاب عنه أن مجلس الأمن والجمعية العامة أصدرتا عدة قرارات تفرض قواعد إضافية لتقرير من يحق له التصويت.

٤٧ - ووصف العلاقات التي يقيمها المغرب مع الأمين العام بأنها ممتازة، وقال إن بلده لا يسعه سوى أن يثني على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بشأن الاستفتاء في الصحراء الغربية، وإن فهم السيد شوبرا لهذه الجهود فهم سقيم. فقد تجاهل على سبيل المثال تماما قرار مجلس الأمن ٦٠٩ (١٩٨٢) و ٧٢٥ (١٩٩١) المتعلقين بالصحراء الغربية.

(السيد سنوسي، المغرب)

٤٨ - ورجا المتكلم السيد شوبرا أن يتصل رأساً بالجهات المعنية لزيادة معلوماته عن الصحراء الغربية. وقال إن المغرب مستعد لتزويده بالمعلومات الإضافية التي تعذر عليه الوصول إليها أو التي لم يعرف طريقه إليها.

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

البند ١١٦ من جدول الأعمال: المعلومات المرسله لمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

البند ١١٧ من جدول الأعمال: أنشطة المصالح الأجنبية، الاقتصادية وغيرها، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية، والجهود الرامية إلى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي

البند ١١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

البند ١١٩ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/48/3، الفصل الخامس (الفرع ألف))، A/48/23 من (Part II) الى (Part VII)؛ A/48/95*-S/25363* و 224 و Corr.1 و Add.1-3 و 426 و 436 و 443 و A/AC.109/1137-1139 و 1141-1153 و 1155-1158 و 1161 و 1163 و 1164 و 1170؛ A/AC.109/L.1805؛ E/1993/98؛ S/25170 و S/25818 و S/26185)

المناقشة العامة

٤٩ - الرئيس: أعلن بدء المناقشة العامة بشأن البنود ١٨ و ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ و ١٢ و ١١٩ من جدول الأعمال.

٥٠ - السيد لوهيا (رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة) : أعرب عن أمله في ألا تتأثر الميزانية المقترحة لأنشطة إنهاء الاستعمار من دمج اللجنة السياسية الخاصة واللجنة الرابعة. وقال إنه يأمل كذلك أن يظل أيضا ملاك الموظفين المكلفين بمسائل إنهاء الاستعمار على المستوى اللازم.

٥١ - وتعرض للعمليات التي أدت الى التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة، فقال إن الولاية التي أنيطت بهذه اللجنة منذ انشائها في عام ١٩٦١ واضحة جدا وتقضي برصد الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وتقديم تقارير إلى الجمعية العامة بشأن التقدم المحرز في تطبيق قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥). وقد التزمت اللجنة الخاصة منذ إنشائها التزاما كاملا بولايتها المنوطة بها، وتحلت بالصبر وتوخي المنهجية في استماعها لمقدمي الطلبات، وأوفدت بعثات لزيارة الأقاليم، ونشرت معلومات عن إنهاء الاستعمار لتعبئة الرأي العام، وقدمت التقارير اللازمة إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن.

٥٢ - ولئن ظلت اللجنة الخاصة وفية لولايتها، فإن ذلك لم يمنعها من أن تعيد النظر باستمرار في النهج والأساليب التي تتبعها في عملها لتعديلها بما يتناسب مع الظروف المتغيرة. وقد اكتسبت هذه العملية زخما جديدا منذ عام ١٩٩٠ نتيجة للمستجدات الإيجابية التي طرأت في العلاقات الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة.

٥٣ - وإن معظم الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، توصلت، منذ أن بدأت اللجنة الخاصة أعمالها، إلى ممارسة حقها في تقرير المصير والانضمام الى الأمم المتحدة. وقد حددت الجمعية العامة عام ٢٠٠٠ موعدا لإنهاء الاستعمار تماما من الأقاليم الثمانية عشرة التي لم تتمتع بعد بالحكم الذاتي، وأعلنت العقد ١٩٩٠-٢٠٠٠ عقدا دوليا للقضاء على الاستعمار. وعلى الرغم من أنه ينبغي، كما أعلنت الجمعية العامة مرارا وتكرارا، عدم حرمان أي إقليم من ممارسة حقه في تقرير المصير بدعوى صغر حجمه أو عدد سكانه أو بعده فإن اللجنة الخاصة تدرك أن تحقيق الإنهاء التام للاستعمار بحلول عام ٢٠٠٠ أمر يقتضي حلولاً ابتكارية وواقعية. وقد ركزت في السنوات الثلاث الأخيرة، لهذا السبب، على توخي نهج جديد في جهودها لإنهاء الاستعمار دون إخلال بالتزامها الراسخ بمبادئ الميثاق وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وقد أولت اللجنة الخاصة تبعا لذلك اهتماما خاصا للاحتياجات المحددة لكل إقليم من هذه الأقاليم.

(السيد لوهيا)

٥٤ - إن مختلف المسؤولين في حكومات هذه الأقاليم أشاروا بوضوح إلى أن الإسراع بتنمية الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي اقتصاديا واجتماعيا أمر من شأنه أن يسهل ممارسة هذه الأقاليم لحقها في تقرير المصير. وقد ركزت اللجنة الخاصة، استجابة منها لهذا الهدف، جهودها المبذولة في شكل منظم في سياق العقد الدولي على البحث عن تدابير ملموسة تشجع هذه التنمية. وشرعت أيضا في إجراء مشاورات مع المجموعات والمنظمات الإقليمية ودعتها إلى مضاعفة مساعدتها المقدمة إلى هذه الأقاليم على المستوى الإقليمي وتسهيل إدماجها في مناطقها المعنية.

٥٥ - إن الحلقات الدراسية الإقليمية التي تنظمها اللجنة الخاصة في كل عام في إطار خطة عمل العقد تمكن بلدان المنطقة من التعرف على نحو أفضل على احتياجات الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. فقد شكلت مثلا الحلقة الدراسية الإقليمية المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٩٣ في بورت موريسبي (بابوا غينيا الجديدة) فرصة لتبادل الآراء بشكل بناء بين ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة جنوب المحيط الهادئ ومختلف المنظمات الإقليمية بشأن طريقة مساعدة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في هذه المنطقة والمساهمة في تمكين هذه الشعوب من ممارسة حقها في تقرير المصير.

٥٦ - إن اللجنة قبلت في مطلع هذه السنة مع الارتياح دعوة حكومة نيوزيلندا لزيارة إقليم توكيلاو الخاضع لإدارتها. وتتيح الزيارة فرصة لكي تطلع اللجنة من بشكل أفضل على الأوضاع السائدة في هذا الإقليم والمساهمة بقدر كبير في عملية إنهاء الاستعمار عموما.

٥٧ - وأعرب المتكلم، بصفته رئيس اللجنة الخاصة وبصفته ممثلا للمنطقة، عن امتنانه لحكومة نيوزيلندا لتعاونها الثابت والنموذجي مع لجنة الـ ٢٤ وأعرب عن أمله في أن تصدر عن دول أخرى قائمة بالإدارة دعوات مماثلة لإجراء زيارات للأقاليم الخاضعة لإدارتها.

٥٨ - وأكد في الختام أن اللجنة الخاصة أثبتت قدرتها على التكيف مع الأوضاع الجديدة وستظل تثبت ذلك في المستقبل، وأنها قررت، لهذا الغرض، أن تنقيح بعض التوصيات التي أصدرتها منذ بضعة أشهر، دون أن يغيب عن بالها في ذلك الأحداث الهامة التي شهدتها جنوب افريقيا مؤخرا.

٥٩ - تولى السيد شيريل (رومانيا) رئاسة الجلسة.

٦٠ - السيد تشو غوانغيو (الصين): قال إن القضاء التام على الاستعمار هو أحد الواجبات الهامة للأمم المتحدة. ومنذ اعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في عام ١٩٦٠ حصلت بلدان عديدة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية على حرية تقرير المصير والاستقلال. وأضاف أن اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار قد أسهمت إسهاما كبيرا في هذا العمل وأنها تستحق تقدير المجتمع الدولي.

٦١ - واستدرك قائلا إنه بالرغم من إحراز تقدم كبير فإن عملية إنهاء الاستعمار لم تتم. وما زال هناك ١٢ إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي في العالم، وهذا هو السبب في أنه يلزم اللجوء إلى التركيز مجددا على ما يتيح التعجيل بهذه العملية بغية القضاء على الاستعمار قبل قدوم القرن الحادي والعشرين.

٦٢ - وتابع كلمته قائلا إنه وفقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان المتعلق بإنهاء الاستعمار فإن الشعوب والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لها حق غير قابل للتصرف في الحرية والاستقلال. وقد دأبت الصين على تأييد تلك الشعوب في قضيتها العادلة وترى أنه يجب احترام وحماية حق شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تقرير مركزها السياسي والمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية وفقا لتطلعاتها ومصالحها الوطنية. وليس لأي بلد الحق في إرسال قوات إلى تلك الأقاليم أو في إنشاء قواعد أو منشآت عسكرية فيها؛ وعلاوة على ذلك فإن الجماعات الاقتصادية الأجنبية التي تعمل في تلك الأقاليم عليها أن تحترم تماما مصالح وتطلعات السكان المحليين. وعلى الدول القائمة بالإدارة التزام بتشجيع التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأقاليم بغية تهيئة الظروف التي تمكن سكانها من ممارسة حقوقهم في حرية تقرير المصير. وأكد المتكلم أن على الأمم المتحدة وأجهزتها إيلاء المزيد من الاهتمام بالطلبات والتطلعات المعقولة لشعوب تلك الأقاليم وأن تواصل العمل من أجل القضاء على الآثار الأخيرة للاستعمار.

٦٣ - وأعلن أن القصد من ضم اللجنة السياسية الخاصة إلى اللجنة المعنية بإنهاء الاستعمار هو تحسين فعالية أعمال الجمعية العامة. وأعرب عن الأمل في أن تضطلع اللجنة الجديدة بأعمالها بكفاءة وقوة وأن تحقق المزيد من التقدم نحو بلوغ الهدف النبيل وهو وضع نهاية للاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري. وأعرب عن استعداد وفد الصين للعمل مع غيره من أعضاء اللجنة والمساهمة في التنفيذ الفعال لميثاق الأمم المتحدة والإعلان.

٦٤ - السيد كولز (بلجيكا): أعرب وهو يتكلم باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء الـ ١٢ فيها، عن سروره لدمج اللجنة الرابعة واللجنة السياسية الخاصة وهو الأمر الذي تدعمه الجماعة الأوروبية بنشاط

(السيد كولز، بلجيكا)

ويستجيب إلى طلب قدمته في السنة الماضية. وتتابع الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية العمل من أجل زيادة ترشيد جدول أعمال اللجنة والتأكد من مراعاتها التغيرات الهامة التي حدثت في مسألة إنهاء الاستعمار.

٦٥ - وأضاف أن أحد أوجه النجاح الرئيسية التي تحققت طوال الفترة التالية للحرب كان الإسهام الكبير الذي قدمته الأمم المتحدة في عملية إنهاء الاستعمار. وأوضح أن نصف الأعضاء الحاليين فيها نالوا الاستقلال بعد إنشاء المنظمة.

٦٦ - وأردف يقول إن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها تؤكد من جديد دعم مبدأ حرية تقرير المصير والتدابير المتخذة بموجب ميثاق الأمم المتحدة بقصد القضاء على الاستعمار، بغض النظر عن الموقع الجغرافي للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وعدد سكانها.

٦٧ - ومضى قائلا إن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها قد أشارت في الدورة الماضية إلى أن مشاريع القرارات والمقررات التي قدمت إلى اللجنة اعتادت أن تحتوي على عناصر تتعلق بالمحتوى والشكل يتعذر معها الإسهام في تحقيق مصالح الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ومنذ ذلك الحين أمكن ملاحظة مع الارتياح أن صياغة بعض مشاريع القرارات أصبحت أكثر اعتدالا وأقل إثارة للخلاف، ولا سيما المشروع المتصل بالوكالات المتخصصة الذي جرى تنقيحه بعبارات أكثر توازنا. ومع هذا، فإن محتوى بعض النصوص ما زال يطرح مشاكل خطيرة بمعنى أنه ينتقص من مصداقية اللجنة ولا يحفز السعي نحو التوصل إلى التوافق في الآراء الذي ينبغي أن يوجد فيما يتعلق بموضوع إنهاء الاستعمار. وفي الواقع فإن تلك النصوص تستند إلى مقدمة غير مقبولة فحواها أن تلك الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لا تمارس حقها في حرية تقرير المصير لمجرد أن الدول القائمة بالإدارة قد ألغت هذا الحق.

٦٨ - وقال المتكلم أن بلدان الجماعة الأوروبية قد أحاطت علما بالإعلان عن المشاورات التي أجريت بقصد تعديل بعض مشاريع القرارات، وأعرب عن أمله في أن تراعي النصوص المعدلة تماما الأحداث التي وقعت في جنوب إفريقيا ورد فعل الجمعية العامة حيالها. ومع هذا، كرر مجددا اعتراض الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية، من حيث المبدأ، على الإشارة إلى الفصل العنصري التي وردت، مع هذا، في المشاريع التي تنظر فيها اللجنة. وإذا أخذنا في الاعتبار أن ناميبيا نالت استقلالها في آذار/مارس ١٩٩٠ فإن المناقشة المتعلقة بالفصل العنصري في إطار إنهاء الاستعمار ليس لها أي معنى. وعلاوة على ذلك، كرر

(السيد كولز، بلجيكا)

مجددا اعتراضاته على مشروع القرار المتعلق بالأنشطة العسكرية لأنه لا يرد بين المواضيع التي أحالها مكتب الجمعية العامة الى اللجنة.

٦٩ - وفي الختام، أشار السيد كولز الى مشكلتين اقليميتين لهما أهمية خاصة بالنسبة للجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها . فقد أيدت الجماعة والدول الأعضاء فيها الجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل التوصل الى حل لمسألة تيمور الشرقية يتسم بالعدل ويكون مقبولا لدى المجتمع الدولي ويحترم تماما التطلعات والمصالح المشروعة لسكان تيمور الشرقية . وعلاوة على ذلك فإنها تؤيد إجراء حوار دون شروط بين البرتغال واندونيسيا تحت رعاية الأمين العام.

٧٠ - وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، تشني الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها على العمل الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وتؤكد مجددا تأييدها للخطة التي أعدتها الجمعية العامة وأيدها مجلس الأمن في قراراته ٦٥٨ (١٩٩٠) و ٦٩٠ (١٩٩١) و ٧٢٥ (١٩٩١) و ٨٠٩ (١٩٩٣) وتعرب عن الأمل في أن تسهم ، في أقرب وقت ممكن، في إجراء استفتاء في الصحراء الغربية تنظمه وتشرف عليه الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية . وفي هذا الصدد، وجهت بلدان الجماعة الأوروبية نداء الى الطرفين بالتعاون تماما مع الأمين العام وممثله الخاص والامتناع عن اتخاذ أي إجراء يمكن أن يعرقل التنفيذ السريع للخطة.

٧١ - السيد أحمد (الهند): أعلن أن للجنة أن تفخر بالنجاح الذي حققته في موضوع إنهاء الاستعمار. فقد انخفض عدد الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من ٦٤ اقليما في عام ١٩٦١ الى ٨ أقاليم في عام ١٩٩٢ مما يثبت أن إنهاء الاستعمار يتمتع بدعم المجتمع الدولي بأسره. وأضاف أن انتهاء الحرب الباردة لحظة تاريخية ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن ينتهزها بغية تشكيل مصير العالم واختتام المهمة التي شرع فيها منذ عدة عقود . ومن المهم أن تأخذ اللجنة في الاعتبار هذه الأحداث وأن تعمل بطريقة بناءة بغية بلوغ الهدف النبيل المتمثل في إنهاء الاستعمار.

٧٢ - وتابع كلمته قائلا إن الهند بوصفها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة ومن رعاة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، قد كافحت دون هوادة من أجل الحقوق الأساسية والكرامة الإنسانية لتلك البلدان والشعوب وسعيها في سبيل الحرية. وقد دأب بلده على الاعتقاد الوطيد بأن الاستقلال والسيادة هما أهم ملمحين لازمين لتحقيق تعاون دولي وطييد في جميع الأراضي.

(السيد أحمد، الهند)

٧٣ - واستدرك قائلا إنه بالرغم من تحقيق كثير من أهداف الإعلان خلال السنوات الـ ٢٣ الأخيرة فمازالت هناك مشاكل كثيرة ينبغي حلها. وإن إعلان العقد الأخير من هذا القرن العقد الدولي للقضاء على الاستعمار واقتراح خطة عمل للعقد يؤكدان ضرورة التصرف بمزيد من التصميم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يسترشد بروح التعاون الجديد والواقعية السياسية والتفاهم والمرونة في تنفيذ الخطة المذكورة. وعلى الدول القائمة بالإدارة وغيرها من الدول نفس المسؤولية في القيام بهذا الواجب.

٧٤ - وأضاف أن بعض المسائل المدرجة في جدول الأعمال على وشك التسوية بينما يجري التصدي لمشاكل أخرى بشكل مرض. وأضاف أن الاتفاق على إنشاء مجلس تنفيذي للانتقال في جنوب افريقيا من أجل ضمان اجراء أول انتخابات غير عنصرية، من المقرر إجراؤها في نيسان/ابريل من العام المقبل، بطريقة حرة ونزيهة أصبح أمرا لا رجعة فيه بالنسبة لعملية الانتقال نحو اقامة جنوب افريقيا متحدة وغير عنصرية وديمقراطية. فلأول مرة يمكن لشعب جنوب افريقيا أن يمارس تماما حقه في اختيار حكومته دون أي تمييز على أساس الجنس أو الدين أو العنصر. وأعرب عن أمله في أن يمكن رفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا، الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ١/٤٨، هذا الشعب من تحقيق الاستقرار السياسي والتقدم في جنوب افريقيا خالية من الفصل العنصري.

٧٥ - واستدرك قائلا ولو أن التقدم نحو اجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية كان بطيئا خلال العام الماضي فإن روح التعاون والتفهم بين الطرفين وبدء المفاوضات المباشرة بينهما أمر إيجابي ومبعث لتفاؤل المجتمع الدولي. وأعرب عن تأييد وفد الهند التام للأمين العام في جهوده المبذولة في هذا الصدد.

٧٦ - واختتم كلمته قائلا وفيما يتعلق بجزر ماليفيناس (جزر فوكلاند) وكاليدونيا الجديدة فإن استمرار اجراء الحوار بين الأطراف المعنية مسألة تبعث على مزيد من التشجيع. وأضاف أن غالبية الأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي هي أقاليم صغيرة معزولة تقع في المحيط الهادئ وفي منطقة البحر الكاريبي وأن المجتمع الدولي يؤيد حق كل اقليم منها في أن يقرر بحرية مستقبله السياسي. وعلى الدول القائمة بالإدارة مسؤولية خطيرة في حماية الحالة الاقتصادية والإيكولوجية السريعة التأثر في تلك الجزر وأن يوفر في نفس الوقت لشعوبها فرصة أن تقرر بحرية ما يناسب مصالحها. وعلى اللجنة الخاصة المعنية بانهاء الاستعمار أن تؤيد مصالح تلك الأقاليم. ولذا، فإنه يحث الدول القائمة بالإدارة واللجنة الخاصة على العمل معا من أجل بلوغ هذا الهدف.

٧٧ - السيد أركرايت (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية): قال إنه يود أن يتناول مسألتين هامتين في اللجنة: أولاهما هي عدم قدرة اللجنة الخاصة باستمرار على تفهم الفرق الهام بين حرية تقرير المصير والاستقلال أو بالأحرى عدم توفر الإرادة لديها للقيام بذلك. وأضاف أنه توجد خيارات أخرى. وأعرب المتكلم عن ترحيبه مع الارتياح بالملاحظات التي أبدتها ممثل الهند ولاحظ أن المسار الذي تتبعه المملكة المتحدة في مجال إنهاء الاستعمار مسار جيد وحسن التوثيق. وأضاف أن حكومته ترى أن رغبات السكان الذين يعيشون في الأقاليم التابعة تكتسب أهمية أساسية، وأنها لا تفهم السبب في عدم اهتمام اللجنة الخاصة بهذا المبدأ.

٧٨ - وأضاف أن حكومته تواصل النظر بجدية كبيرة في التزاماتها بموجب الميثاق في تعزيز الحكم الذاتي في الأقاليم التابعة للمملكة المتحدة بالتعاون مع الحكومات المنتخبة في كل منها والتأكد من أن أطرها الدستورية مازالت مرضية لرغبات سكانها. وأضاف أن كل إقليم من الأقاليم التابعة يجري انتخابات حرة ومنظمة.

٧٩ - وتابع كلمته قائلاً إن المملكة المتحدة تنظر أيضاً بجدية كبيرة لالتزاماتها المتعلقة بالاستجابة للاحتياجات الاقتصادية للأقاليم التابعة لها. وقال إنه يرى أن محتوى مشروع القرار المقدم إلى اللجنة بشأن مسألة المصالح الاقتصادية الأجنبية يشبط الهمة من جديد. فلا يراعي مشروع القرار المذكور الفوائد التي تسهم بها المصالح الاقتصادية الأجنبية في الأقاليم التابعة.

٨٠ - واعترف المتكلم بأن اللجنة الخاصة تسعى في السنة الحالية إلى مواجهة الواقع. وأعرب المتكلم عن ترحيبه مع الارتياح بهذا الموقف، وأعرب عن أمله في أن يجري التعجيل بهذه العملية وفي أن يكون بيانه الذي يدلي به إلى اللجنة في السنة القادمة أكثر إيجابية.

٨١ - السيد سيدوروف (الاتحاد الروسي): قال إن بلده يعتبر إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة إعلاناً هاماً جداً ويرى أنه، على الرغم من أن مشكلة إنهاء الاستعمار بصدد التدرج نحو الحل، فإن هذا الإعلان لم ينفذ بعد تنفيذاً كاملاً ولا يزال هناك عدد قليل من الأقاليم التي لم تنل استقلالها.

٨٢ - ويتضمن جدول أعمال اللجنة الخاصة مواضيع أساسية من شأنها أن تهيئ الظروف المواتية لتحقيق حرية تقرير المصير. وينبغي للجنة أن تقدم دعمها اللامشروط إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي،

(السيد سيدوروف، الاتحاد الروسي)

ولكن ينبغي عليها في نفس الوقت الاطلاع على الواقع الاقتصادي لهذه الأقاليم. وتوجد خيارات عديدة لنيل حق تقرير المصير.

٨٣ - ووفقا لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي للدول القائمة بالإدارة أن تأخذ في الحسبان رفاه هذه الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ولا سيما تقدمها الاقتصادي والاجتماعي. ومن المهم تنظيم أنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية وتمكين الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من تلقي مساعدة اقتصادية ليتسنى لها الاندماج في الاقتصاد العالمي. ومن المهم أيضا ألا تقام على هذه الأقاليم أية أنشطة عسكرية أو أسلحة نووية أو أسلحة التدمير الشامل.

٨٤ - ويؤيد وفد الاتحاد الروسي فكرة ترشيد أنشطة اللجنة الخاصة ويعتبر دمج اللجنة الرابعة مع اللجنة السياسية الخاصة أمرا إيجابيا. ورغم ما توصلت إليه اللجنة في دورة الصيف، ولا سيما بفضل جهود رئيس لجنة الـ ٢٤، من مقررات اتخذتها بتوافق الآراء، فإن المتكلم يساوره القلق بشأن ازدواجية البنود وما أضيف من عناصر ليست من اختصاص اللجنة، الأمر الذي ساهم في خلق مواجهات مع الدول القائمة بالإدارة. وكما أشار إليه وفده في الدورة السابقة للجمعية العامة فإنه يتعذر على اللجنة الاضطلاع بمهامها في مثل هذه الأوضاع. وإن مشروع القرار بشأن تطبيق الاعلان بصيغته الحالية أبعد ما يكون عن أن يعكس الواقع، وهو يأمل لذلك أن تدخل عليه تنقيحات جديدة لتفادي أي مواجهة.

٨٥ - السيد مردوخ (انتيغوا وبربودا): تكلم باسم جماعة الكاريبي فقال إن العقد الدولي للقضاء على الاستعمار لم ينته بعد وما زال هناك الكثير من العمل المطلوب. ولئن كان يحق للأمم المتحدة أن تفخر بما بذلته من أنشطة للقضاء على الاستعمار، فإن ذلك لا ينفي أن هناك بلدانا لم تنل استقلالها بعد.

٨٦ - وهناك في عالمنا اليوم أقاليم كثيرة غير مستقلة، يوجد معظمها في منطقة البحر الكاريبي. ويخشى وفود هذه المنطقة من ألا يولى أي اهتمام لهذه الجزر الصغيرة واعتبار مسألة إنهاء الاستعمار مسألة منتهية على الرغم من أن هذه الأقاليم لم تنل بعد استقلالها. وقال المتكلم إنه يرفض هذا الرأي وأضاف أن استمرار الاستعمار يمثل اليوم تحديا لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وما دام هناك إقليم واحد غير مستقل، فلن يكتمل تطبيق حق تقرير المصير المشار إليه في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة وفي ميثاق الأمم المتحدة.

(السيد مردوخ، انتيغوا وبربودا)

٨٧ - إن بقاء بعض أقاليم منطقة البحر الكاريبي غير متمتعة بالحكم الذاتي أمر تترتب عليه آثار هامة تشمل بقية دول المنطقة وتشكل عقبة تمنع التقدم الاقتصادي في كامل المنطقة. ولا يمكن فصل مصير الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي عن مصير شقيقاتها من الدول المستقلة في المنطقة.

٨٨ - وعندما حصلت دول عديدة في المنطقة، مثل انتيغوا وبربودا، على استقلالها، كان لا يزال هناك اعتقاد سائد بأن الاستقلال الكامل لا يناسب الدول الصغيرة ومن المؤمل أن يكون أداء هذه الدول الصغيرة في الأمم المتحدة قد بدد هذه المخاوف بشأن قدرة الدول الصغيرة على الاستمرار حيث أن هذه القدرة يحددها الاقتصاد أكثر مما يحددها عدد سكانها أو اتساع مساحتها.

٨٩ - وهناك من بين الدول القائمة بالادارة في منطقة البحر الكاريبي دول من أثرى وأقوى دول المجتمع الدولي، وبعضها يشغل مقاعد في مجلس الأمن وبإمكانه بذل موارد عسكرية واقتصادية كبيرة للدفاع عن مختلف المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ويتيح وجود هذه الدول في منطقة البحر الكاريبي فرصة فريدة تمكن الدول الصغيرة في المنطقة من تحقيق الممارسة الكاملة لحقها في تقرير المصير.

٩٠ - ويعتبر تقرير المصير أحد التطلعات التي تسلم بها عديد من قرارات الجمعية العامة. ولا بد من أفراد دور أكبر للأمم المتحدة في الاشراف على العملية السياسية لانتقال الشعوب من حالة عدم التمتع بالحكم الذاتي إلى حالة التمتع بالاستقلال التام. وينبغي تمكين الأمم المتحدة من إجراء تقييم موضوعي لأداء الدول القائمة بالادارة فيما يتعلق بتهيئة الظروف اللازمة لممارسة حق تقرير المصير. وعلى الأمم المتحدة أن تضطلع بمهمة الوسيط المعني بالعلاقات المعقدة والشائكة فيما بين الدول القائمة بالادارة وشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وينبغي لهذا الغرض تقديم تقارير دورية تتضمن معلومات نزيهة وإيضاد بعثات لتقصي الحقائق إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٩١ - وتحث شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي، على الدخول في عملية لإنعاش أنشطة إنهاء الاستعمار وتعجيل عملية النيل للاستقلال الكامل وتقييم أداء الدول القائمة بالادارة. إن هذه المهمة تصبح عاجلة الى أبعد حد ممكن في ضوء إعلان الأمم المتحدة العقد الدولي لإنهاء الاستعمار.

٩٢ - السيد لعمامرة (الجزائر): شدد على العقوبات التي لا تزال تحول دون التنفيذ الكامل لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار. وقال إنه لمن دواعي الاعتزاز أن تضم القاعة هذا العدد الكبير من الدول المستقلة ذات السيادة التي كانت مستعمرات في عهد آخر. بيد أن هذا التقدم الكبير بالذات هو الذي يؤكد أهمية هذا العمل الجماعي المتمثل في إنهاء الاستعمار وضرورة الإسراع بإنجازه.

٩٣ - إن تعلق الجزائر بمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير أمر ترسخ في الضمير الجماعي للشعب الجزائري. فالجيل الذي حرر هذا البلد من الاستعمار زرع هذا المبدأ في ضمير الأجيال التي تلتته بحيث تحول هذا المقصد إلى أحد المبادئ التي تقوم عليها سياسة البلد الخارجية. وتضامن الجزائر مع حركات التحرير تشهد عليه كأفضل ما يكون كتب تاريخ العديد من الدول الممثلة في الجمعية العامة.

٩٤ - وثمة أكثر من سبب لاهتمام الجزائر المشروع بتطور عملية السلم في الصحراء الغربية. ولا سبيل لإنكار أن الحالة في الصحراء الغربية إحدى حالات انتهاء الاستعمار التي لم يوضع لها حد على أحسن وجه. وقد كانت منظمة الوحدة الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز وعدد من أجهزة الأمم المتحدة، من بينها محكمة العدل الدولية، محقة عندما وضعت قضية الصحراء الغربية في هذا السياق.

٩٥ - وقد تمثل البحث منذ عام ١٩٨٥ عن حل سلمي وعادل ودائم، بمبادرة من اللجنة الرابعة، في التعاون المكثف بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية من خلال آلية جديدة أنتجت في عام ١٩٨٨ مجموعة متماسكة من الاقتراحات لتسوية المشكلة. وقد قبل طرفا النزاع، أي المغرب وجبهة البوليساريو، هذه الاقتراحات وقبلت خطة أقرها مجلس الأمن في قراره ٦٥٨ (١٩٩٠) و ٦٩٠ (١٩٩١).

٩٦ - ودخل وقف إطلاق النار حيز النفاذ في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، ولكن ظهرت عقبات لم تكن متوقعة حالت دون تطبيق الخطة على نحو منظم. ولا تزال هناك مفاوضات مضيئة بشأن بعض طرائق تفسيرها وتنفيذها. ولن ترضى الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الأفريقية بالإشراف على استفتاء شعبي تكون نتيجته محددة سلفا نتيجة اختلال في هذه الطرائق، بل ينبغي بذل أقصى ما يمكن لكي يتمكن سكان الصحراء الغربية من الإعراب عن إرادتهم في ظروف من الحرية والنزاهة لا تدع مجالاً لإنكارها.

٩٧ - ويتعين، في خطوة أولى لإنجاح عملية الاستفتاء، التوصل إلى اتفاق بين الطرفين بشأن طرائق تنفيذ الخطة. وقال المتكلم إنه يثني في هذا الصدد على الأمين العام لما أبداه من عزم للتوصل إلى إجراء

(السيد لعمامرة، الجزائر)

المحادثات المباشرة بين المغرب وجبهة البوليساريو التي انعقدت في الفترة من ١٧ الى ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٣ في العيون.

٩٨ - وتعتقد الجزائر، شأنها في ذلك شأن الدول الأعضاء في مجلس الأمن، أن هذه المحادثات المباشرة تشكل حدثا إيجابيا جديدا. وهي مقتنعة اقتناعا عميقا بأن استئناف وتكثيف المحادثات مباشرة بين الطرفين قد يؤديان الى تقريب المواقف بشأن جميع المسائل المعلقة من خطة التسوية وكذلك بشأن المسائل الهامة الأخرى الواردة في هذه الخطة.

٩٩ - ولا تخلو الساحة الدولية حاليا من أمثلة، من قبيل مثالي الشرق الأوسط وجنوب افريقيا، تثبت مزايا الحوار المباشر بين طرفي النزاع. وهذا ما يقيم الدليل على أن التوصل إلى حلول أمر ممكن إذا عولجت القضايا انطلاقا من منظور طويل المدى مهما تعقدت المشاكل.

١٠٠ - إن طرفي نزاع الصحراء الغربية يدركان أن المجتمع الدولي سيتابع باهتمام جميع الجهود الرامية إلى الاسراع في إيجاد تسوية سلمية وعادلة ودائمة سيشترك في هذه الجهود. ويدركان أيضا أن الجزائر لم تفقد قط الأمل في التوصل إلى مصالحة تاريخية بين الشعبين الشقيقين المتجاورين وأنها لم تبخل أبدا بأي جهد للمساهمة في هذه المصالحة. وإن طرفي النزاع يدركان أيضا أن بناء المغرب الكبير الموحد المتآخي والمتضامن مشروع طموح جدا وهو أهم بكثير من السماح باستمرار الصراعات التي تفرق بين الأخوة.

١٠١ - تولى الرئيس رئاسة الجلسة من جديد.

١٠٢ - السيد تيلييس ريبيرو (البرازيل): وصف القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بدمج اللجنة السياسية الخاصة واللجنة الرابعة بأنه قرار صائب ومناسب للغاية لأنه يسرع ويعزز عملية تنشيط وترشيد أعمالها. وهذا القرار، هو بالتالي انعكاس للأمل الذي يحدو الجميع في أن يشهدوا قريبا انتهاء إحدى أنجح العمليات في تاريخ الأمم المتحدة وهي عملية إنهاء الاستعمار. وقد أعلنت الجمعية العامة العقد ١٩٩٠-٢٠٠٠ عقدا دوليا للقضاء على الاستعمار. ويتمثل واجب الدول الأعضاء ومهمة اللجنة في التمسك بالتزامها بمنح جميع الشعوب والبلدان المستعمرة في هذه الفترة فرصة ممارسة حقها في تقرير المصير وحرية اختيار مستقبلها.

(السيد تيلييس ريبير، البرازيل)

١٠٣ - ويحق لذلك الاعتماد على تعاون لجنة ال ٢٤ التي اضطلعت على امتداد السنين بدور أساسي في تعجيل أعمال اللجنة الرابعة وإضفاء مزيد من الفعالية عليها. إن التغيرات الهامة الحاصلة في العالم تحتم على هذه اللجنة تحسين وتنويع أعمالها دون أن تتخلى عن أهدافها الرئيسية المتمثلة في تعزيز قضية تقرير المصير إلى أن يتم القضاء الكامل على الاستعمار وتوسيع القاعدة السياسية والاقتصادية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وإعداد هذه الأقاليم لممارسة حق تقرير المصير، بما في ذلك حصولها على الاستقلال.

١٠٤ - وتؤكد البرازيل أهمية انشاء قاعدة اقتصادية تمكن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من ممارسة حقها في تقرير المصير. ولذا يتعين على الأمم المتحدة أن تعمل مع الدول القائمة بالادارة للتأكد من أن ما من نشاط اقتصادي يضطلع به في أي اقليم غير متمتع بالحكم الذاتي إلا ويراعي في المقام الأول احتياجات ومصالح سكانه ولا يلحق الضرر ببيئته.

١٠٥ - وفي حقبة ما بعد الحرب الباردة - أصبح الجدل يتزايد بشأن مبررات الابقاء على منشآت وقواعد عسكرية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ذلك انها تشكل عقبة تحول دون تطبيق مبادئ الميثاق وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، لأن تسخير الموارد المحلية على نطاق واسع في الأغراض العسكرية من شأنه أن ينعكس سلبا على التنمية الاقتصادية لهذه الأقاليم. وينبغي، بالاضافة إلى ذلك، استثناء جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والمناطق المتاخمة لها من أي نشاط لتجريب أو نشر أو تخزين الأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة التدمير الشامل.

١٠٦ - ويؤكد الوفد البرازيلي من جديد دعمه للجهود التي يبذلها الأمين العام للتوصل إلى حل عادل لمسألة تيمور الشرقية يكون مقبولا على المستوى الدولي ويؤيد اقامة حوار دائم بين البرتغال واندونيسيا تحت إشراف الأمين العام.

١٠٧ - وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، قال إن البرازيل رحبت بالقرارات التي اتخذها مجلس الأمن بشأن الاستفتاء وبالتدابير التي اتخذها الأمين العام وممثله الخاص لتمكين شعب هذا الاقليم من أن يقرر مصيره السياسي بحرية، ورحبت كذلك بالمحادثات المباشرة التي أجراها الطرفان في شهر تموز/يوليه ١٩٩٣ والتي تأمل أن تستأنف في أقرب وقت ممكن.

(السيد تيلييس ريبيرو، البرازيل)

١٠٨ - وتعرض أخيراً لمسألة جزر مالفيناس (جزر فوكلاند) فقال إن البرازيل تؤكد من جديد دعمها لاستمرار الحوار البناء الذي شرعت فيه حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة بغية التوصل إلى حل سلمي وعادل للنزاع المتعلق بالسيادة على هذا الإقليم.

١٠٩ - السيد فان ليروب (فانواتو): هنا رئيس لجنة الـ ٢٤ الخاصة على بيانه الممتاز وأعرب عن تأييده الكامل لما ورد فيه من ملاحظات. وأيد كذلك أقوال ممثل البرازيل، ولا سيما ملاحظاته الأخيرة.

١١٠ - الرئيس: طلب من الوفود التي تقوم بإجراء مشاورات فيما يتعلق ببعض توصيات اللجنة الخاصة أن تعجل هذه العملية وتقدم مقترحاتها في أقرب وقت لكي يمكن للجنة مواصلة مناقشة هذه البنود.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥